المجلة الدولية للإتصال الإجتماعي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
ISSN: 2437 – 1181

المجلد2 / العـدد4: (2015)، ص ص- 78، 91

التنشئة السياسية والبعد الإتصالي في ظل الاعلام الجديد

The political upbringing and communication dimension in the new media

خيرة مكرتار*

مخبر الدرسات الاتصالية والاعلامية .جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، mokre90taar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2015/8/18 تاريخ القبول: 2015/9/7 تاريخ النشر: 2015/12/29

ملخص

خلق الاستخدام المكثف لتكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة العديد من السلوكات، وذلك بالنظر لما تمتاز به هذه الوسائط من خصائص جعلت فئات كبيرة من المستخدمين تعتمد عليها في الحصول على الأخبار والمعلومات، وفي كل المجالات، ففي وقت ليس ببعيد كان المواطن ترتكز اهتماماته على متابعة نشرات الأخبار في وسائل الاعلام التقليدية لفئة معينة من الناس فقط، لكن وسائط الميديا الجديدة وفي مقدمتها مواقع التواصل الاجتماعي قد عززت في مستخدميها الوعي السياسي وخلقت فيهم روح المشاركة السياسية وصنع القرار، فأضحى كل واحد يفقه في هذا المجال ويحلل الوضع الراهن ومنهم من يؤثر في الرأي العام .

الكلمات المفتاحية: التنشئة السياسية، البعد الاتصالي، الاعلام الجديد، الديمقراطية الرقمية، مواقع التواصل الاجتماعي.

Abstract

The extensive use of modern information and communication technologies has created many political behaviors, given the characteristics of these media that have made large groups of users dependent on them in the news, and in all fields, at a time not so long ago, citizens focused their interests only on following bulletins. The news in the traditional media is for a certain group of people only, but the new media, especially social media sites, have strengthened in their users political awareness and created in them the spirit of political participation and decision-making, so everyone understands in this field and analyzes the current situation.

this paper came to discuss the role of the new media in the political upbringing of its followers, so we wanted to explain this phenomenon, where crystallized our problem in: How does the new media contribute to the political upbringing?

Key words: political upbringing, communication dimension, new media, digital democracy, social networking sites.

* المؤلف المرسل

مقدمة

تحاول الأنظمة السياسية في أي بلد على اختلاف أشكالها أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي، وهذا السلوك يلعب دورا في فاعلية الفرد السياسية في المجتمع، لذلك تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة إلى خلق قيم وإيدولوجيات مقبولة ومشروعة لها في عيون شعوبها، وبما أن التنشئة السياسية تعد عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، وجب أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني كونها مؤسسات مستقلة بما فيها مؤسسات الإعلام بشقيها التقليدي و الجديد، وبذلك تملك القدرة على التفاعل الايجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة، وهي مدعوة أكثر من غيرها في عملية التنشئة السياسية من خلال تأهيل وتثقيف الفرد باعتباره كائناً سياسياً مؤثراً في المجتمع ضمن معطى سياسي معين، ويأتي ذلك نتيجة التطور والتحول السياسي للمجتمع وطبيعة نظامه السياسي السائد ومعاييره الإيديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالميا، وعندما تتنحى مؤسسات المجتمع المدني عن دورها المهم في تثقيف التنشئة السياسية، فالتنافس السياسي الحاد للقوى السياسية والصراعات الحزبية والطائفية عبر وسائل الإعلام تكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز على إقصاء الآخر، فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف، وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن معايير القيم الصحيحة إلى القيم الضيقة التي تساهم في تهشيم الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن، فيشكل بذلك هذا الانحراف تباينا وتناقضا في القيم والسلوكيات السياسية لمكونات المجتمع، الذي يمهد الطريق إلى العنف السياسي وبالتالي يدخل البلاد في فجوى سيكولوجية كبيرة تجعل المجتمع غير مستقر سياسياً وأمنياً.

اشتملت هذا المقال على جملة من المحاور تمثلت في التسييج المفهومي والتاريخي للتنشئة السياسية، ثم مكونات التنشئة السياسية، فانعكاسات التنشئة السياسية على المجتمع، اختتمناه بدور وسائل الإعلام الشبكي كرافد للتنشئة السياسية.

التسييج المفهومي والتاريخي للتنشئة السياسية.

لقد حظيت التنشئة السياسية كمفهوم باهتمام كبير من قبل علماء السياسة، الإجتماع، النفس و حتى الإعلام و الإتصال، و تمتد جذوره تاريخيا إلى العصور الأولى، حيث ارتبط ظهورها بمفهوم و شعور المواطنة،

ففي القرن السادس قبل الميلاد أرجع الفيلسوف الصيني كونفيشيوس فساد الحكم إلى غياب "المواطنة الصالحة" بسبب عجز الأسرة عن تلقين قيم الفضيلة والمصلحة العامة، لهذا دعا جهاز الدولة إلى تحمل مهمة تعليم الناشئة ابتغاء خلق نظام سليم (الرحمن 2001، 444).

و قد ذهب أفلاطون في كتابه "الجمهورية" إلى اعتبار التعليم واحدا من أهم أعمدة الدولة الفاضلة، ذلك أن التعليم يمثل أحد الدعائم الخاصة بالتنشئة السياسية على أسس علمية و تربوية، و ذلك بوضعه للتصور الخاص بالنسق التربوي لعدد من الفلاسفة و الملوك، و كرس أرسطو الكتاب الأخير من "سفر السياسة" للحديث عن التربية، و جاء فيه أن من ضمن واجبات الحاكم أن يهتم بأمر تربية الأجيال (الزيات 2005، 16).

أما الفرابي فيشير في مؤلفه "آراء أهل المدينة الفاضلة" إلى ضرورة تسلح حاكم المدينة بالمعرفة النظرية والعلمية التي تيسر له أسباب القيادة وتوجيه سلوكهم.

يظهر من خلال هذا الإهتمام الكبير بدراسة العلاقة بين التنشئة والسلوك السياسي، أن معظمها كانت عبارة عن تأمل فلسفي مطلق أو مجرد ضرب من التصورات الانطباعية التي طغت عليها النزاعات الأخلاقية البحتة، فكانت أقرب إلى الوصايا والتوجيهات الإرشادية.

ومع التطور والتغيرات الإجتماعية التي مست الواقع السياسي فرضت ضرورة تحليل هذه القضية تحليلا علميا ينطلق من الواقع، الذي لاقى عناية بالغة من قبل التربويين والسياسيين والإجتماعيين لتحليله وتفسيره.

يعرف هربرت هايمن في كتابه "التنشئة السياسية" هذا المفهوم على أنه: عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، والتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم (حطاب 2004، 44).

والمدقق في مواضيع هذه الدراسات يجد أن هناك اتجاهين أساسيين في تحديد مفهوم التنشئة السياسية هما:

الإتجاه الأول:

ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها عملية يتم بمقتضاها تلقين الأطفال، القيم، المعارف، المعايير و الإتجاهات السياسية المستقرة ، في خبرة و ذاكرة المجتمع، و عند تحليل هذا الاتجاه نجده يركز على تلقين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع لأطفاله و افراده (خلف 2006، 19).

الإتجاه الثاني:

ويرى بأن التنشئة السياسية هي عملية يكتسب الفرد من خلالها كيانه الشخصي مما يعطيه القدرة على التعبير عن ذاته وكيفية تحقيق مطالبه، مع التركيز على التحفيز لبناء ثقافة جديدة.

إذن التنشئة السياسية في سياقها السسيولوجي تعبر عن الطريق إلى تعزيز أو تغيير الثقافة السياسية.

مكونات التنشئة السياسية

من خلال تحديد مكونات التنشئة السياسية يمكننا معرفة طبيعة النظام السياسي وخصائصه وأهدافه كما يمكننا تحديد العلاقة بين مكونات النظام السياسي للبلد وثقافة التنشئة السياسية السائدة، تساعد على فهم نمط العلاقة بين مكونات النظام السياسي القائم في المجتمع، من خلال قراءة الأطر الفكرية والإيديولوجية، ومن مكوناتها:

1- ثقافة الفرد المكتسبة: إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة السياسية، ومن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه ويكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته وتنغرس في ذاته وقد تتطور تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي وتختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لاتساع مداركه وتنوع ثقافاته فيدخل في مرحلة التقييم والمقارنة بما كسبه واكتسبه من التجربة العمرية ومجالها المعرفي ومراحلها ومحطاتها، والتأثير الثقافي للمدرسة والعلاقات مع الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام والاتصال (سعد 2006، 345)

2- ثقافة الفرد الذاتية: إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعاً لشخصيته الذاتية ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المنتقاة، مما يجعل تلك الثقافة جزء من شخصيته فيدافع عنها ويهتم بأمرها، والثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم، وهذه الثقافة الذاتية تحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سواء كان حاكما أم محكوما.

3- ثقافة المؤسسة السياسية: ثقافة المؤسسة السياسية من المكونات الرئيسية للتنشئة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة "ثقافة النظام" أو الأحزاب السياسية، وهذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية والفلسفية للأنظمة والأحزاب داخل السلطة وخارجها، ومن خلال تلك الثقافة تحاول الأحزاب والأنظمة الحاكمة أن تفرض قيمها وأيديولوجياتها سواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية، رأسمالية أم اشتراكية، وعلى الرغم من أن هناك فرق شاسع بين التنشئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الدكتاتورية، إلا أن الهدف هو واحد من حيث المرجعية الثقافية للفرد في المجتمع باعتبارها إحدى مكونات التنشئة السياسية، وثقافة التنشئة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تحرص على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على أساس الإيمان بضرورة الولاء للوطن والتعلق به، لكون الإحساس بالانتماء للوطن من أهم المعتقدات السياسية للتنشئة السليمة، كما تحدد ثقافة التنشئة الأطر العامة للعمل السياسي وتغذية المواطن بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية (Hamouda 2000, 30-39).

انعكاسات التنشئة السياسية على المجتمع

إن وجود ثقافة سياسية ناضجة في المجتمع تحافظ على شكل الدولة ونظامها السياسي، وفي الأنظمة الدكتاتورية تتمحور عناصر الثقافة السياسية في الخوف والإرهاب من السلطة، وهنا يكون المجتمع ضعيف الميل إلى المشاركة في صنع القرار، وذلك يعود إلى فقدان الثقة بشخصية وذاتية الإنسان، وأن شراسة تلك الأنظمة لا تتيح الفرصة لظهور المعارضة داخل إطار الدولة، فقد تظهر المعارضة خارج إطار الدولة كإفراز للسطوة والتسلط الدكتاتوري، أما في الأنظمة الديمقراطية فيكون واضح أثر الثقافة السياسية والتنشئة السليمة التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان وهي تؤمن بضرورة كرامة الإنسان وحمايته من مظاهر الخطر حتى لو كان السلطة الحاكمة نفسها، وهي حريصة على بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم في مناخ سياسي ديمقراطي مبني على أساس فكرة قبول الآخر بغض النظر عن توجهاته، وتؤمن تلك الأنظمة الديمقراطية بوجود معارضة سياسية تعمل داخل أطار الدولة ضمن قواعد وأطر سياسية موضوعية تقوم بمهمة الرقابة على سلوك السلطة الحاكمة في المجتمع، وتساهم الثقافة السياسية في المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة من خلال الانتخابات البرلمانية والمحلية بعد أن كانت القيادة السياسية حكرا على حزب واحد وعائلة معينة أو طائفة معينة، وتؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة، مما يدفع الفرد إلى المشاركة في الحياة السياسية العامة، ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع، وفي بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن وجه الوطن وعدم شعورهم

بالولاء والانتماء وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على الفرد ويجرده من كل رغباته وميوله وحقوقه الشخصية، ويشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أغراض ايدلوجية لمصلحة النظام (Ramonet 2002, 10).

والتنشئة السياسية السليمة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية يساهم في تقريب وجهات النظر ويعزز من حالة الاستقرار السياسي في المجتمع، وفي حالة الاختلاف وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير وإهمال جانب التنشئة يهدد أمن واستقرار المجتمع (علي 2001، 14-19).

وسائل الإعلام الشبكي كرافد للتنشئة السياسية.

يقوم المجتمع المدني على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنوعة بما فيها وسائل الإعلام، كمؤسسات مستقلة في عملها عن الحكومة، وهي تنظيمات تطوعية حرة تقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة من أجل تحقيق مصالحه وفق معايير القيم الاجتماعية والتعددية الثقافية والفكرية. وتبتعد تلك المؤسسات بما فيها وسائل الإعلام عن دور السلطة في صناعة قراراتها وسن برامجها التثقيفية، ويتقدم دور وسائل الإعلام بشقيها التقليدي و الجديد على دور الدولة في مجال الوعي والتثقيف الاجتماعي والسياسي من خلال دورها الأساسي والفعال في نشر ثقافة التنشئة السياسية التي تساهم في رفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع وجذبهم إلى ساحة العمل السياسي لكي لا تكون السياسة حكرا على الطبقات الحاكمة، فقد أصبحت وسائل الإعلام الشبكي تمثل جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضرة، تقوم بعملية تثقيف وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم السياسي ومواجهة الأزمات والتحولات السياسية التي تؤثر في مستوى حياتهم ومعيشتهم باعتبارها من أهم قنوات المشاركة الجماهيرية، كما تعمل هذه الوسائط على تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة بثقافة التنشئة السياسية من خلال غرس قيم المواطنة و تفعيل دور أفراد المجتمع في المشاركة السياسية (بعزيز 2011، 31).

يعمل الإعلام الشبكي أو التفاعلي على تشكيل تنشئة سياسية للفرد قائمة على المفاهيم التالية:

أولا – الديمقراطية:

إن التنشئة السياسية القائمة على أساس ديمقراطي هي التي تعترف بالفرد اعترافا كاملاً، وتشجع التفاوض وإعادة التفاوض وصولاً إلى التوافق، وتنزع لبناء المؤسسات السياسية كالأحزاب، النقابات...الخ، على نقيض من ذلك فهي تنفي الثقافة الأبوية "الوجود المستقل للفرد" وتضعه داخل الهياكل العائلية والعشائرية والدينية إلى حد

كبير، ويقوم على عقد إرثية وصياغات عائلية للتنظيم الاجتماعي، على غرار الثقافة الشمولية الي تنفي الفرد في مجال السياسة، وتقوم على إذعان مع الدولة يتخلى فيه الفرد والجماعات المدنية عن حرياتهم السياسية في مقابل ضمانات معاشية .إن هذه العناصر لا يمكن أن تتوفر بدرجة كاملة من التوافق في مجتمع ما ليكون صاحب تنشئة ديمقراطية كاملة، فحتى النظم العقلانية التي تكون هذه التنشئة ليست مطلقة، بل إن ثمة مساحة من الممارسة غير العقلانية في الممارسة السياسية (بعزيز 2011، 25).

و لعل ما يعيق تجسيد الديمقراطية في مجتمعاتنا حتى الآن، على رغم كل المحاولات المبذولة، هو أن أغلب النخب الحاكمة نشأت على الفكر الواحد، ولازالت تُصر على رفض الآراء الأخرى، و لا تسمح بنشأة المواطن المشارك الفاعل، بل اكتفت ببناء الرعايا المطيعين للحاكم، لكن في ظل التطور العالمي السريع للتقنية الإعلامية والانتشار الواسع للقنوات الإعلامية المحلية والفضائية وتطور قنوات الاتصال عبر" المسموع والمرئي والمكتوب والرقمي ،أصبح من حق المواطن أن يتلقى الأخبار ويشارك في صناعتها بعيداً عن كل وسائل الفلترة التي يتميز بها المحرر الصحافي من ذكاء وحرفة لتصل المعلومة الى المتلقي، وهنا يؤدي الإعلام الشبكي دوره الحيادي والحر في إيصال الخبر والمعلومة الى المستخدم كأداة فاعلة في تجديد العلاقة بين المواطنين والسياسيين وتعزيز الاتصال السياسي، حيث تحقق فوائد تدعم قيم المحاسبة والشفافية، ومثل: تقليل المسافة بين إنتاج الرسالة وتلقيها، بما يولد نمطاً اتصالياً غير وسائطي، وتعزز الحوار التفاعلي بتمكين المتلقي من إبداء استجابة مباشرة على مضمونها، وإتاحة الفرصة لمنتج الرسالة الإعلامية في عرض تعليقات المتلقين وتعديل مضمون رسالته وفقاً لها، وطرح أشكال جديدة من مفاهيم القاعدة الشعبية والصحافة التشاركية، التي تتيح لأي شخص أن يقدم الخبر أو التعليق، و هو جزء في منظومة متشابكة تتكامل في أدوارها وتأثيراتها بما يرسم شكلاً جديداً للممارسة السياسية، وهي المنظومة التي يمكن أن تندرج تحت مسمى الديمقراطية الرقمية، ما يستدعي في هذا المفهوم توضيح وضعية الإعلام التفاعلي في كل وجه من أوجه تأثيراته والتي تتمثل في المجال السياسي العام، ونشاط حركات المعارضة والتمرد السياسي (بعزيز 2011، 29).

ثانيا: الديمقراطية الرقمية.

و تعرف بأنها العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجية، إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو لجهة توسيع فضائها ومجال فعلها، أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل قواعد اللعبة القائمة عليها، ما يجعلها ترتبط بتكنولوجيات الإعلام والمعلومات والاتصال، على مستوى الأجهزة والأدوات، باعتبارها البنية الحاملة، وعلى البيانات والمعطيات والمعلومات، باعتبارها المادة الخام التي تقتني ذات البنية بغية الرواج والشيوع، والانتقال من الجهة المنتجة، إلى الجهة المتلقية المعيدة للإنتاج أو المستهلكة له

بشكل ما، كما تعني أيضاً توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطة وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن نوعها وقالبها الفكري ومدى انتشارها وذيوعها ومستوى نضجها وسلامة مقاصدها وفاعليتها في تحقيق أهداف مجتمعها (شفيق 2010، 55).

ووضح هذا التعريف نقطتين متمايزتين:

الأولى: أنه من الخطأ أن نضيف الديمقراطية الرقمية كنوع جديد ومستقل في ذاته إلى جانب أنواع الديمقراطيات القديمة (الديمقراطية الاجتماعية والليبرالية)، وإنما وسائل جديدة لممارسة الديمقراطية، فالتكنولوجيا كما هو الحال في كل المجالات الأخرى لا تصنع نموذجاً مؤسسيا جديداً يحل محل ما كان قائماً من مؤسسات وكيانات وأفكار ونظريات ولكنها تقدم أدوات جديدة تجعل المؤسسات والأفكار والنظريات القائمة تعمل بطريقة مختلفة وتمارس فعاليتها بشكل أكفأ وأدق وأسرع وأوسع نطاقا، أما النقطة الثانية فهي أن التكنولوجيا الرقمية تلعب دورا في تغيير كثير من الممارسات الديمقراطية بين البشر، الأمر الذي أظهر أنماط التوجه للمواطنين بشكل رأسي وقطاعي مصغر بديلاً عن التوجه الجماهيري العام، وأفرز التوجه، نحو اللامركزية بدلاً عن المركزية، إلى جانب إلغاء عدد من الوسطاء في العملية الديمقراطية.

تمتلك الديمقراطية الرقمية مجموعة من الأدوات التي تمارس من خلالها مهام دعم وتعزيز الممارسة الديمقراطية وقيم الحرية والتعددية داخل المجتمع، وهي:

1-المدونات.

2-شبكات التواصل الاجتماعي.

3-التجمعات الإفراضية.

4-المنتديات.

5-التصويت الإلكتروني.

6-استطلاعات الرأي الإلكترونية.

7-التصويت التلفوني.

8-مواقع التوقيعات الإلكترونية.

9-مواقع الإنترنت.

ونتيجة ثورة الاتصال والمعلومات والاندماج والتكامل المتسارع بين شبكات الكمبيوتر وشبكات الهاتف، والتكنولوجيا الرقمية ووسائل البث المباشر عبر الاقمار الصناعية، ووسائل

الاتصال المحمولة، لقد قاد ذلك وما يزال – إلى ظهور الاتصال التفاعلي وتطبيقات الوسائط المتعددة ومن الأمثلة المعروفة الحوار عبر الإنترنت، والتلفزيون التفاعلي والهاتف يمكن اعتباره من ضمن وسائل الاتصال التفاعلي (شفيق 2010، 59).

وحسب العديد من الدراسات فإن الإعلام الشبكي عبر الأنترنت قلص من استخدام فئات واسعة من الجمهور، لوسائل الإعلام التقليدية كالراديو والتلفزيون علاوة على تزايد التفاعل في مواقع التواصل الاجتماعي.

إن حرية النشر الإلكتروني من الحريات التي بدأت تأخذ مكانها حديثا نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ لشبكة الانترنت في أي مكان من العالم، نفاذاً يكاد يكون فوريا، فقد أصبحت الأنترنت وسيلة منافسة لوسائل التعبير التقليدية، كما أنه أتاح فرصا واسعة أمام كم هائل من المواطنين في مختلف بلدان العالم، للتعبير عن أراءهم، وللمجموعات في الإعلان عن نفسها، ولا سيما المجموعات التي لم يكن متاحا لها في السابق التعبير عن أفكارها وهمومها لأسباب قد تكون سياسية أو دينية أو ثقافية... الخ.

الإعلام التفاعلي وحرية التعبير:

لقد بات واضحاً أن ظهور مواقع الإعلام التفاعلي وشبكات التواصل الاجتماعي أذن ببداية تحرر الإنسان من أجهزة التوجيه الإعلامي التي تسيطر على عقله، من خلال احتكار المعلومات، أو صبغها بصبغة خاصة تخدم الجهة المالكة .وهو تحرير مزدوج، يشمل حرية الإرسال، حيث أصبح المرسل مسيطراً على رسالته الإعلامية الخاصة والرسمية .كما يشمل هذا التحرر حرية الاستقبال بدون عوائق.

تطور تقنيات هذه الشبكات الاجتماعية وامتدادها عالمياً ساهم في توسع المملكة الإفتراضية لحرية الرأي والتعبير من جهة، وخلق مظاهر وتجليات ملموسة في ميدان الواقع من جهة أخرى، هذه المظاهر يمكن إجمالها في التجليات التالية:

- تسهيل الحصول على المعلومات وهي ما تزال خصبة من مصادرها المباشرة، فبمجرد نقرة على شاشة الحاسوب ينتقل القارئ من موقع إلى آخر أينما يريد، و أي موضوع يشاء بأي لغة يفهم.
- تسهيل إيصال المعلومات إلى الجمهور دون تحكم من الحكام المستبدين أو غيرهم، حيث إن توفير المعلومات الصحيحة هو أول خطوات التغيير، وقد كان احتكار الحكام للمعلومات في الماضي من أهم الوسائل التي يحتمون بها.

- التمكن من إيصال الرسالة الإعلامية بالشكل الذي يريده المرسل، دون تدخل موجه من حراس البوابات، الذين اعتادوا التصرف في المعلومات التي تصلهم وصياغتها وإخراجها بالطريقة التي تخدمهم، على حساب المرسل الأصلي ورسالته.
- الحصول المجاني على المعلومة يجعلها متاحة للجميع، ولا مجال لاحتكارها من طرف النظام السياسي الحاكم أو الشركات الإحتكارية (القطافطة 2007، 14).
- رغم أن الحكام السياسيين يميلون إلى التضييق على تكنولوجيا الإعلام الجديد، خوفا من انفلات الأمور من قبضتهم، وأن هذا الإعلام أخذ يؤثر كثيرا على إعلام الصحف والتلفزيون، خاصة وأنه مرشح للسيادة في المستقبل لأسباب نجمل أهمها في الآتي:

1. الإعلام التفاعلي يُعطي القارئ فرصة اطلاع أكبر من الناحية الكمية، ففي جلسة واحدة أمام الكمبيوتر يستطيع القارئ أن يطالع عشرات المصادر الإعلامية، من جميع أرجاء العالم، ودون تكلفة مالية تذكر، وهو أمر غير ممكن عمليا من حيث الوقت، ومن حيث الكلفة، في التعامل مع الإعلام التقليدي ويُعطي المستخدم حرية الانتقاء والمقارنة، من خلال الاطلاع السريع على العديد من المصادر المتعددة الرؤى والخلفيات، ثم يستخلص لنفسه النتيجة التي يراها أقرب إلى الحقيقة، دون أن يظل أسيراً لرؤية محددة تفرضها عليه الحكومات أو الشركات المالكة لوسائل الإعلام.
2. يمكّن الإعلام الجديد المستخدم من القراءة المتخصصة، فلم يعد من اللازم استنزاف الوقت والجهد في تصفح الصحف بحثاً عن موضوعٍ معين، أو انتظار برنامج مخصوص في إحدى القنوات التلفزيونية، بل أصبح هذا الإعلام يساهم في الاطلاع على الموضوع في الوقت المراد.
3. أتاحت حرية النشر في الإعلام التفاعلي الفرصة للكثيرين للتعبير عن القضايا الاجتماعية، والسياسية والدينية المختلفة وكسر الطابوهات والحديث عن كل ماهو ممنوع.
4. يلعب الإعلام التفاعلي دورا محوريا ومؤثرا في حياة الشعوب والدول، يتعاظم أثره يوماً بعد يوم، مع استمرا تطور ثورة تكنولوجيا الاتصالات التي مكنت وسائل الإعلام ونقلها دون أن تتقيد بمحددات المكان والزمان وقد تنبهت من الوصول إلى الأمم المتحدة لأهمية الإعلام، معتبرةً إياه حقا من حقوق الإنسان الأساسية، وذلك في قرار جمعيتها العامة رقم 59 عام 1946م، الذي ينص على أن حرية الإعلام حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لها.

إذن، تعددت الأدوار الذي يلعبها الإعلام الشبكي في الأنظمة الديمقراطية وفي غيرها، فبالإضافة إلى الأدوار المعروفة كتقديم المعلومات والأخبار التي تساعد الجمهور على اتخاذ القرار، والتثقيف والتوعية، والمساهمة في تشكيل رأي عام حول القضايا العامة المطروحة.

وطال الإعلام دوره في النظام السياسي والاقتصادي والعلاقات الاجتماعية، والثقافية داخل المجتمعات، وأصبح دوره بالغ الأثر في خدمة القضايا السياسية والديمقراطية ومحاربة الفساد وحقوق الانسان وتعزيز الحكم الصالح.

وحرية الرأي والتعبير هي الحرية في التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو عمل فني بدون رقابة أو قيود حكومية بشرط أن لا يمثل طريقة ومضمون الأفكار أو الآراء ما يمكن اعتباره خرقا لقوانين وأعراف الدولة أو المجموعة التي سمحت بحرية التعبير ويصاحبها على الأغلب بعض أنواع الحقوق والحدود مثل حق حرية العبادة وحرية الصحافة وحرية التظاهرات السلمية، وتعتبر حرية الرأي من القضايا الشائكة والحساسة إذ أن الحدود التي ترسمها الدول أو المجاميع المانحة لهذه الحرية قد تتغير وفقا للظروف الأمنية والنسبة السكانية للأعراق والطوائف والديانات المختلفة التي تعيش ضمن الدولة أو المجموعة وأحيانا قد تلعب ظروف خارج نطاق الدولة أو المجموعة دورا في تغيير حدود الحريات (القطافطة 2007، 20).

استخدامات الإعلام التفاعلي وحرية الرأي:

نجح الإعلام التفاعلي في إثارة قضايا ظلت لسنوات طويلة من محرمات النقاش العام، كما استطاعت أن تدفع وسائل الإعلام التقليدية إلى تناولت هذه القضايا نقلاً عن مواقع الإعلام التفاعلي، الأمر الذي ساعد في لفت الانتباه إلى أهمية التدوين كمنبر للتعبير عن الآراء المغايرة ونافذة للتعبير عمن لا صوت لهم.

وقد تنوعت الأهداف والمبادئ التي قامت عليها هذه الصفحات، لكن معظمها ركزت على أهداف ومبادئ سياسية يتفق عليها الجميع، حيث ساعد الإعلام الشبكي على تعزيز قوى ومواقف الأفراد والمؤسسات غير الحكومية في الحصول على المعلومات وتمريرها، كما استطاعت هذه الوسيلة الاتصالية الجديدة تحدي أشكال الرقابة التقليدية المفروضة على وسائل الإعلام في مناطق العالم المختلفة، وبواسطتها تعرفت الجماهير على الكثير من التقارير الرسمية وغير الرسمية وغير مسبوقة (حنفي 1998، 85).

ولكن في مقابل ذلك، اتسعت ممارسة متنوعة الأساليب لإحكام السيطرة على وسائل الإعلام، لعل أكثرها خطورة هي تلك الإجراءات القسرية أو حتى المغلفة بالقوانين تحت حجة حماية المجتمع أو الدفاع عن الآداب العامة والخصوصيات الاجتماعية، إذ أن الذي يحدث عملياً هو تطوير سياسة الرقابة من المفهوم القديم إلى معطيات

جديدة تتصل بالإنكار والحرمان لحق وسائل الإعلام في الرأي ومتابعة وتغطية الأحداث الساخنة في السياسة والمجتمع والاقتصاد والثقافة... الخ

الإعلام الشكي وتشكيل التنشئة السياسية:

إن التغير الأبرز الذي تقدمه وسائل الإعلام الجديد هي أنها خلقت طريقا ذو اتجاهين بين الملقي والمتلقي بل ودمجت بين أدوار الاثنين، فقد خلقت مساحة تفاعل بين كل من فيها، بحيث نزعت سلطوية المثقف وأنهت حالة التلقي السلبي من طرف واحد بعكس ما كان سابقا عندما كان الكتاب أو المقال أو البرنامج الإعلامي وسيلة التواصل التي يقف عند طرفها الآخر قارئ أو مشاهد غير متفاعل، هذا التفاعل خلق وعياً اجتماعياً جديداً نتيجة الشعور بقوة دور الفرد أيا كان وبقدرته على التأثير في الأفكار، وهو ما ترتب عليه عملية انتزاع قدسية الفرد، من خلال هذه الوسائط لم يعد للمسئول هيبته الكبيرة، ولم يعد للمثقف السابق سلطته الفكرية، و لا للرجل السياسي دكتاتوريته، بل وصل الأمر إلى حد أن هذه الوسائل قامت بتعرية الكثير من الرموز، ولذلك عندما قامت ثورات الربيع العربي كانت وسائط الإعلام الجديد محركها الرئيسي لأنها بالأسبقية خلقت عقلا جمعياً قائماً على استقلال الفرد من أي سلطة فكرية.

فساهمت في اندلاع الثوارت والاحتجاجات العربية مطلع سنة 2011 في العديد من البلدان العربية مثل تونس، مصر، ليبيا، البحرين وسوريا، لقد وجدت هذه التطبيقات الاتصالية مناخاً مناسباً للتطور والانتشار في البيئة الإعلامية والسياسية العربية، فقد تنامت بشكل مذهل، وازداد عدد مستعمليها بدرجة كبيرة، وهذا راجع في الأساس إلى أن أكثر وسائل الإعلام العربية مملوكة من طرف الحكومات (محمود 2000، 29)، مما جعل الأفراد يلجؤون إلى هذه التطبيقات الاتصالية الحديثة كوسيلة بديلة، لإيصال أصواتهم إلى العالم، ولنقل ما يعيشونه من واقع مرير، في ظل التعتيم الإعلامي الذي تمارسه وسائل الإعلام التقليدية، والصورة المزيفة التي يتم اصطناعها احيانا.

لقد ساهم الإعلام التفاعلي بدور كبير في إسماع العالم أصواتاً معزولة ومغمورة، وفي تمكين هذه الأصوات المُهمشة، من التعبير عن نفسها ومشاغلها واحتياجاتها، بشكل مسموع لدى الأوساط السياسية، سواء كانت داخلية أم خارجية، فقد مكنت الجمهور من إبداء أرائه حول مختلف القضايا السياسية، وانتقادها أو التعليق عليها أو مساندتها، وتشكيل جماعات افتراضية حول اهتمامات وأهداف مشتركة لتمارس الضغط على السياسيين ويرى المدافعون عن الإعلام التفاعلي أن التوسع في القدرة على الاتصال يمكن أن يقود إلى تنشئة سياسية، بل وتكيف سياسي أكثر، وأساس هذا التوقع هو الاعتقاد بأن المواطنين سوف يكونون أكثر نشاطاً في التعبير عن

أرائهم من خلال شبكة الأنترنت، وأن الأنترنت يتيح لهم فرصاً جديدة لتوصيل رغبة توجهاتهم وأراءهم السياسية بشفافية.

خاتمة

يشمل الإعلام الشبكي جميع أوجه النشاطات الإتصالية التي تعمل على تزويد الجماهير بجميع الحقائق والمعلومات المعرفية، باعتبار أن الاتصال قوة محركة للمجتمع يؤدي إلى حركة تفاعلية مؤثرة ومتأثرة، فالاتصال عملية اجتماعية، تجري في بيئة معينة، تؤثر فيها وتتأثر بها، وهناك تفاعل بين الاعلام الجديد، المجتمع والتنشئة السياسية أساس التقدم والتغيير والإصلاح في أي مجتمع إذ تعد سبب التغير الحقيقي في حياة الشعوب، ولا يمكن لأمة أن تصل إلى أهدافها ورقيها إذا لم تكن لديها تنشئة سياسية كقاعدة في تفاصيل حياتها وجزئياتها، لا زالت التنشئة السياسية في البلدان النامية تعيش على الهامش لاعتبارها ترفا كما أن تنشئة الفرد السياسية فيها مازال حسب العديد من الدراسات ضعيفة وغير مؤثرة ولا تتجاوز الذهنية الورقية التي لا تعرف تحديات النشر الإلكتروني وآثاره الكبيرة في حياة الشعوب والأمم، مما يستدعي مواكبة التغيرات الجديدة في حياة الفرد ومدى انعكاسها وأثرها في التعامل مع التنشئة السياسية والرقمية والتكنولوجية الإيجابية التي تتواصل مع شرائح متنوعة سواء كانت فردية أم جماعية حتى تصل إلى رؤية دقيقة لا تتجاوز شروط الانفتاح وتكون هي الرقيب الحقيقي داخل الفرد، وقد ظلت التنشئة السياسية بمرجعياتها، مكتسباتها وأدواتها أساسا للنهضة والتنمية في الإعلام التفاعلي والتعبير، تنعكس سلباً أو إيجابا على بنية الفرد و تنشئته و ثقافته ومعرفته وفكره وتواصله مع محيطات واسعة في القرية العالمية الجديدة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1- ابراهيم بعزيز: دور وسائل الإتصال في إحداث التغير السياسي في البلدان العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 31، بيروت، 2011.

2- اسماعيل علي سعد: قضايا المجتمع والسياسة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.

3- أمل خلف: التنشئة السياسية للطفل ما قبل المدرسة، عالم الكتب، القاهرة، 2006.

4- السيد عليوة ومنى محمود: المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، 2000.

5- السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية، النشأة والتطور والاتجاهات، 2005.

6- حسن حنفي: في الثقافة السياسية، آراء حول أزمة الفكر والممارسة في الوطن العربي، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، 1998.

7- حسنين شفيق: الإعلام التفاعلي وما بعد التفاعلية، (ط.01)، دار فكر وفنن، 2010.

8- عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الإجتماع السياسي، النشأة والتطور والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، (ط.01)، دار النهضة العربية، بيروت، 2001.

9- سمير حطاب: التنشئة السياسية والقيم، (ط.01)، ابتراك للطباعة، مصر، 2004.

10- محمود الفطافطة: الثقافة السياسية الفلسطينية، ثقافة وحيد أم تفتيت؟، مجلة تسامح، العدد 16، رام الله، 2007.

11- نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات (رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي)، سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 265، الكويت، يناير 2001.

المراجع الأجنبية:

12- Hakim Ben Hammouda: Perspectives Structuelles Sur La Mondialisation, in Bulletin du Cordesria, Dakar, N 01-2000.

13-Ignacio Ramonet : Medias Concentrés, in Le Monde Diplomatique, N 585-49, Décembre 2002.